الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن

هل يجب أن نهتم ونعتني به؟ لماذا وكيف؟!

تموز ٢٠١٨

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعنيين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف:6376 566 6 962+

جدول المحتويات

خلفية 4

الاستثمار الأجنبي المباشر: بعض المشاهدات و أثره على النمو الاقتصادي 6

مؤشر التقييد التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر وتقرير البنك الدولي لتنافسية الاستثمار العالمي 8

الملخص والتوصيات 13

ملحق أ 14

1. خلفية

لطالما جذبت مسألة الاستثمار الأجنبي المباشر اهتمام العديد من ذوي الشأن والعلاقة مثل: الباحثين الاقتصاديين والأكاديميين والحكومات ومراكز الفكر والمنظمات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ويعزى هذا الاهتمام لعدة أسباب؛ نفصلها فيما يلي:

أولاً، عالمياً، ومنذ العام 1990؛ كان اجمالي تدفق الاستثمار الخارجي المباشر إلى مختلف دول العالم أكبر من تدفق الحوالات والائتمان الخاص والمحافظ الاستثمارية والمساعدات التنموية الدولية (الشكل 1).

يعرف **الاستثمار الأجنبي المباشر** بحسب **البنك الدولي** على أنه "صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. وهو عبارة عن مجموع رأس مال حقوق الملكية والعائدات المعاد استثمارها وغير ذلك من رأس المال طويل الأجل ورأس المال قصير الأجل، كما هو مبين في ميزان المدفوعات. وتوضح هذه السلسلة صافي التدفقات (صافي تدفقات الاستثمارات الجديدة مخصوماً منها الاستثمارات التي يتم سحبها) في البلد المعني من المستثمرين الأجانب وهي مقسومة على إجمالي الناتج المحلي."

الشكل 1: التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر

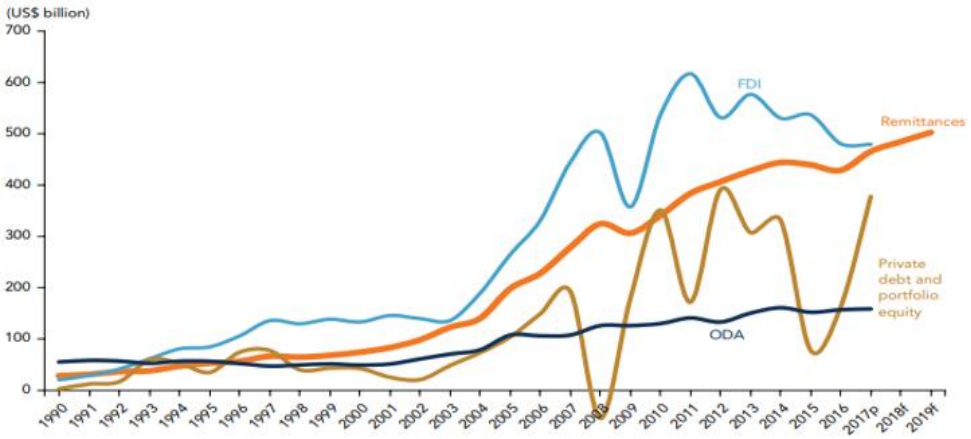

ثانياً، ان الدول النامية ما زالت تجذب نسبة كبيرة من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، وبينما جذبت الدول النامية في العام 1990 نحو 17% من التدفقات العالمية، فإن هذه النسبة ارتفعت في نهاية العام 2017 إلى أكثر من 46% (الشكل 2).

الشكل 2: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الدول النامية نسبةً لاجمالي تدفقاتها في العالم

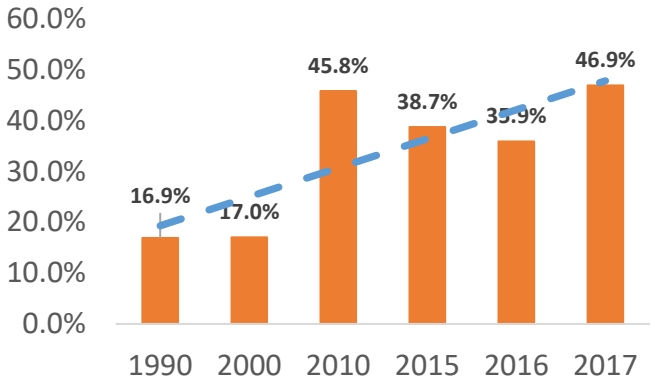

ثالثاً، يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً مهماً لرؤوس الأموال التي تحتاجها الدول النامية بشكل كبير، كذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر "يساهم بشكل مهم وجوهري في تحويل الاقتصادات المختلفة بشكل جذري من خلال تحفيز الابتكار وتحسين وزيادة الإنتاجية، وخلق وظائف جديدة في السوق وبرواتب وأجور أعلى من المعتاد في الاقتصاد نفسه وفي القطاعات المتداخلة مع القطاعات التي جذبت الاستثمار الأجنبي المباشر." (تقرير تنافسية الاستثمار العالمي 2018/2017).

الأجنبي في 68 دولة من خلال النظر في أربع أنواع لمقيدات الاستثمار، وهي: مقيدات التملك للأجانب، درجة التمييز في آليات الفحص والتحري والموافقة، القيود المفروضة على الموظفين الأجانب وممثلي الشركات الأجنبية، وأخيراً القيود التشغيلية. ويصنف هذا المؤشر الدول حسب درجتها الكلية في المحاور الأربعة المذكورة أعلاه، حيث تتراوح هذه الدرجة بين 0 (لا قيود على الاستثمار) و1 (الاستثمار مقيد كلياً).

2. قام البنك الدولي بإصدار تقرير بعنوان "**تقرير تنافسية الاستثمار العالمي 2018/2017**" وذلك في شهر تشرين الثاني من العام 2017. يركز التقرير بشكل مباشر على مسألة الاستثمار الأجنبي المباشر بحد ذاته، ويتضمن مسحاً لآراء المدراء التنفيذيين لـ 754 شركة دولية حول أنشطتهم التجارية والصناعية الدولية في الدول النامية، حيث يغطي المسح إجابات على عدة مسائل مثل العوامل التي تدفع الشركات لاتخاذ قرارات بالاستثمار المباشر في دول أخرى.

في هذه الدراسة التحليلية يقوم منتدى الاستراتيجيات الأردني بدراسة مسألة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، وذلك من حيث:

1. مقارنة التجربة الأردنية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بتجارب الاقتصادات المختلفة في المنطقة، ودراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن.
2. يقوم المنتدى من خلال هذه الدراسة بتحليل وتقييم تصنيف الأردن على مؤشر التقييد التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. بالإضافة لذلك، يقوم المنتدى بمناقشة نتائج مسح البنك الدولي لآراء المدراء التنفيذيين حول العالم والمتعلقة بالعوامل المؤثرة في اتخاذهم قرار الاستثمار الأجنبي المباشر.
3. وأخيراً، يطرح المنتدى عدداً من التوصيات التي تهدف إلى تعظيم قدرة الأردن على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وتعظيم أثره الإيجابي على النمو الاقتصادي.

رابعاً، "ان الروابط بين الشركات الأجنبية وشركائها المحليين أو مزوديهم المحليين بالخدمات والبضائع يحفز عملية نقل الخبرات والممارسات والتكنولوجيا والمعرفة التي تستخدمها هذه الشركات الأجنبية لشركائها ومزوديها المحليين؛ مما يساعد هؤلاء الشركاء بالارتقاء في المعايير التقنية ومعايير الجودة المتبعة لديهم" (تقرير تنافسية الاستثمار العالمي 2018/2017).

خامساً، " ان المستثمرين الأجانب أصبحوا يلعبون دوراً بارزاً على المستوى العالمي في إيصال الخدمات العامة على مستوى العالم، بحيث يساهمون في تقديم حلول للعديد من المشاكل مثل معالجة المسائل المتعلقة بالتغير المناخي، وتطوير وتحسين ظروف العمل، وتطوير المعايير العالمية للصناعة، والمساهمة في بناء وتطوير البنى التحتية للمجتمعات المحلية" (تقرير تنافسية الاستثمار العالمي 2018/2017).

ومع معرفة الفوائد المتوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر يمكننا أن نعرف وأن نقدر لماذا جذبت مسألة الاستثمار الخارجي المباشر الكثير من الجهد البحثي حول العالم. في الواقع، إن هذا الجهد البحثي يغطي العديد من المسائل مثل: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وأثره على التصدير، كما حاول الباحثون الإجابة على السؤال: "لماذا تجذب بعض الدول استثماراً أجنبياً مباشراً أكثر من دول أخرى" من خلال استقصاء محددات الاستثمار الخارجي المباشر والعوامل المؤثرة به، كذلك قام الباحثون بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور الأعمال التجارية والصناعية في الدول المستقبلة لهذا الاستثمار، بالإضافة لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أجور العاملين والعديد من العوامل الأخرى.

وفي سياق الحديث عن مسألة الاستثمار الأجنبي المباشر فقد صدر تقريرين عالميين مهمين في العام (2018) حول هذه المسألة، وهما:

1. في شهر أيار من العام 2018 أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقريراً بعنوان "**مؤشر التقييد التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر**" ويقوم هذا المؤشر بقياس درجة تقييد التشريعات والقوانين للاستثمار

2. الاستثمار الأجنبي المباشر: بعض المشاهدات و أثره على النمو الاقتصادي

جذب الاقتصاد الأردني خلال الفترة الماضية حجماً كبيراً من الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث حافظ الأردن على جذب نحو 1.2 مليار دينار سنوياً كاستثمارات اجنبية مباشرة.

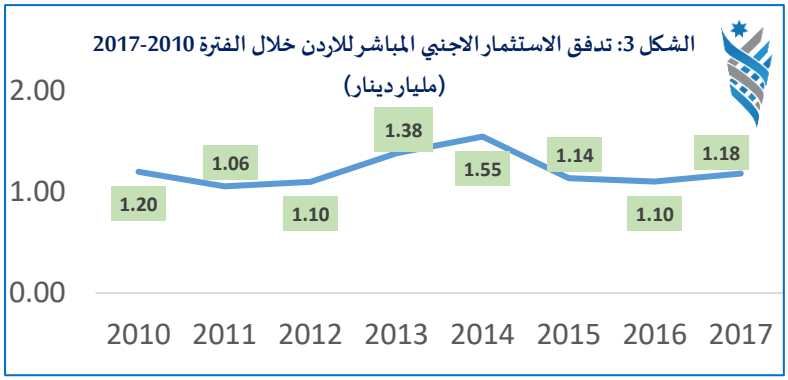

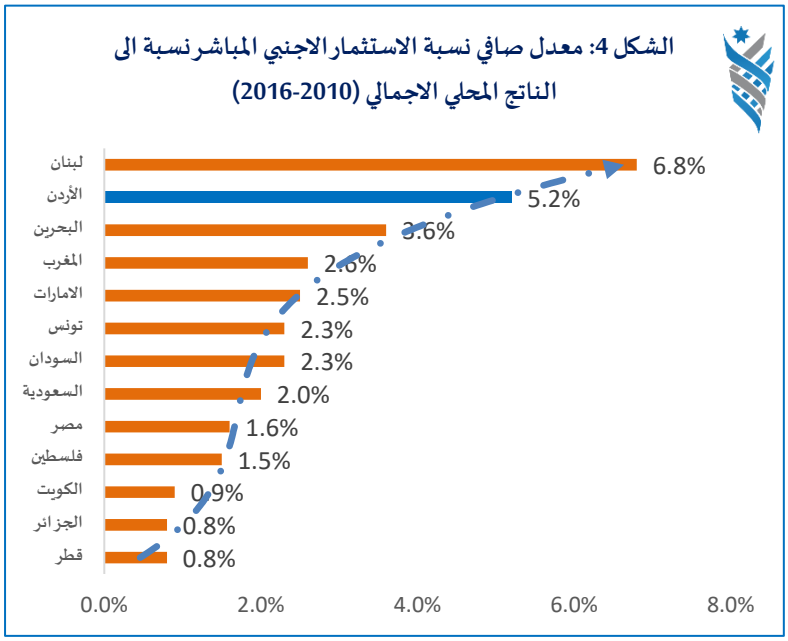

ولمقارنة التجربة الأردنية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع دول المنطقة، قام منتدى الاستراتيجيات بمقارنة معدل نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي بين الأردن وهذه الدول؛ وأظهرت البيانات بأن الأردن خلال الفترة (2010-2016) قد كان ناجحاً نسبياً في جذب الاستثمارات الأجنبية مقارنةً بهذه الدول حيث كان معدل الاستثمار الأجنبي المباشر نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي في الأردن خلال هذه الفترة يعادل (5.2%) وهذه النسبة هي أقل من لبنان فقط، إلا أن الأردن تفوق على العديد من الدول الأخرى مثل: البحرين (3.6%)، المغرب (2.6%)، الامارات (2.5%) وقطر (0.8%).

ولدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأردن؛ قام المنتدى باستخدام بيانات سنوية للفترة (1994-2017) للناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للأردن. وبالنسبة للقارئ المختص فإن المنهجية التفصيلية للدراسة موضحة في ملحق الدراسة.

في الواقع كانت نتائج الدراسة مشجعة، حيث كانت كما يأتي:

أ. ان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي إيجابي، حيث أنه مع زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للأردن؛ يزداد الناتج المحلي الإجمالي في الأردن. وتظهر نتائج تحليل المنتدى بأن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن على المدى الطويل تعادل +0.34. وهذا يعني أنه مع زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للأردن بنسبة 1% على سبيل المثال؛ فإن الناتج المحلي الإجمالي في الأردن يزداد بنسبة 0.34%.

ب. ان العلاقة بين تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للأردن والنمو الاقتصادي في الأردن مستقرة على المدى الطويل.

ج. ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعكس قوة متزايدة في تفسير التغييرات في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن على المدى الطويل.

د. لا يوجد علاقة على المدى القصير بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

الآثار الإيجابية المتوقعة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للأردن

3. مؤشر التقييد التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر وتقرير البنك الدولي لتنافسية الاستثمار العالمي

كما ذُكِرَ في مقدمة الورقة، أصدرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "مؤشر التقييد التشريعي للاستثمار الأجنبي" وذلك في شهر أيار من العام (2018)، ويقوم هذا المؤشر بقياس درجة تقييد التشريعات والقوانين للاستثمار الأجنبي في 68 دولة من خلال النظر في أربع أنواع لمقيدات الاستثمار، وهي: مقيدات التملك للأجانب، درجة التمييز في آليات الفحص والتحري والموافقة، القيود المفروضة على الموظفين الأجانب وممثلي الشركات

الشكل 5: درجات الأردن في مؤشر التقييد التشريعي للاستثمار الأجنبي (2012-2017)

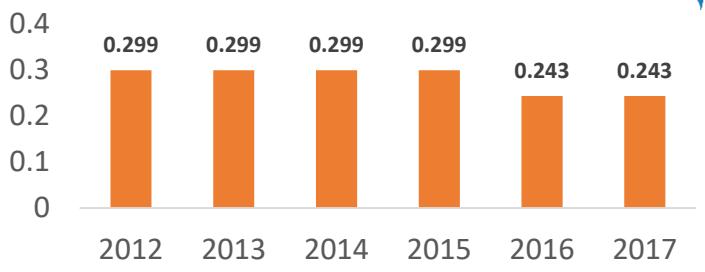

الشكل 6: درجات الأردن ومجموعة من دول العالم على المؤشر العالمي لتقييد الاستثمار الاجنبي المباشر

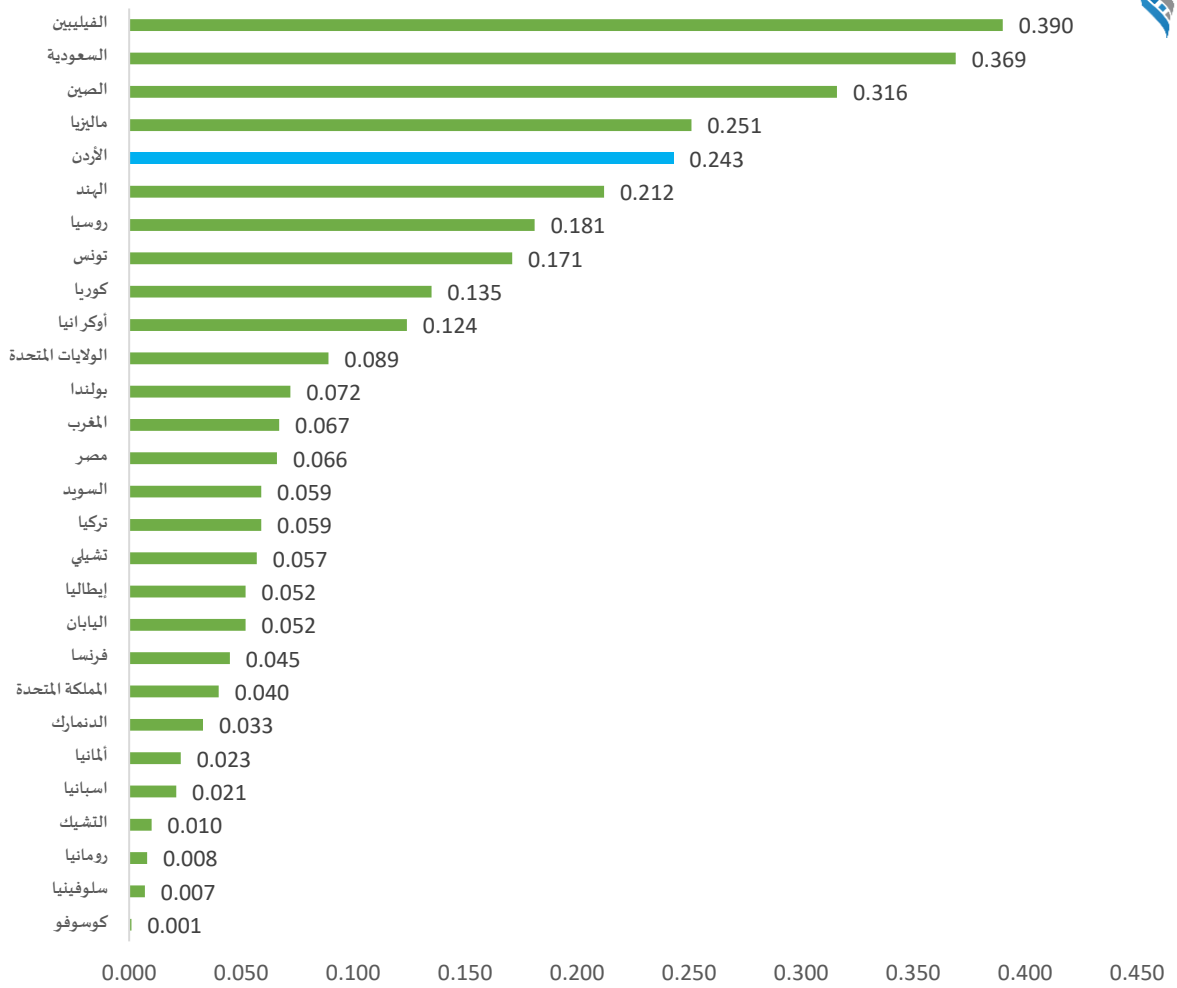

الأجنبية، وأخيراً القيود التشغيلية. ويصنف هذا المؤشر الدول حسب درجتها الكلية في المحاور الأربعة عوامل المذكورة أعلاه، حيث تتراوح هذه الدرجة بين 0 (لا قيود على الاستثمار) و1 (الاستثمار مقيد كلياً).

الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن هذه الدرجة تختلف من قطاع لآخر. **أولاً**، ان قطاعات مثل قطاع الصناعة وتوليد الكهرباء والتجزئة، وقطاعات الاتصالات والاعلام حصلت على ذات الدرجة في المؤشر. **ثانياً**، كانت قطاعات التصميم المعماري والمقاولات والقطاع العقاري القطاعات ذات التشريعات الأكثر تقييداً للاستثمار الأجنبي المباشر بحسب الدرجة التي حصلت عليها في المؤشر. **ثالثاً**، تراوحت الدرجات التي حصلت عليها القطاعات المختلفة في مؤشر التقييد التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر بين (0.045) للقطاع المصرفي، و (0.800) للقطاع العقاري.

ومن المؤسف أن درجة الأردن في المؤشر في العام 2017 كانت تعادل 0.243، وعلى الرغم من أن درجة الأردن في المؤشر تحسنت (الشكل 5) إلا أن الأردن حل بالمرتبة 63 بين الـ68 دولة الواردة في المؤشر، وفي الواقع كانت الدول الأكثر تقييداً للاستثمار من الأردن بحسب المؤشر هي ماليزيا، الصين، السعودية، والفيليبين فقط (الشكل 6)!، وكانت الدولة الأقل تقييداً لتدفق الاستثمار الأجنبي هي كوسوفو والتي حصلت على درجة (0.001) في المؤشر، فيما حصلت الفيليبين (الدولة الأكثر تقييداً) على درجة 0.390.

ان درجة الأردن في مؤشر التقييد التشريعي للاستثمار الأجنبي (0.243) لا تمثل أداء كافة القطاعات الاقتصادية في جذب

الشكل 7: درجة الأردن على مؤشر التقييد التشريعي للاستثمار الاجنبي المباشر حسب القطاع

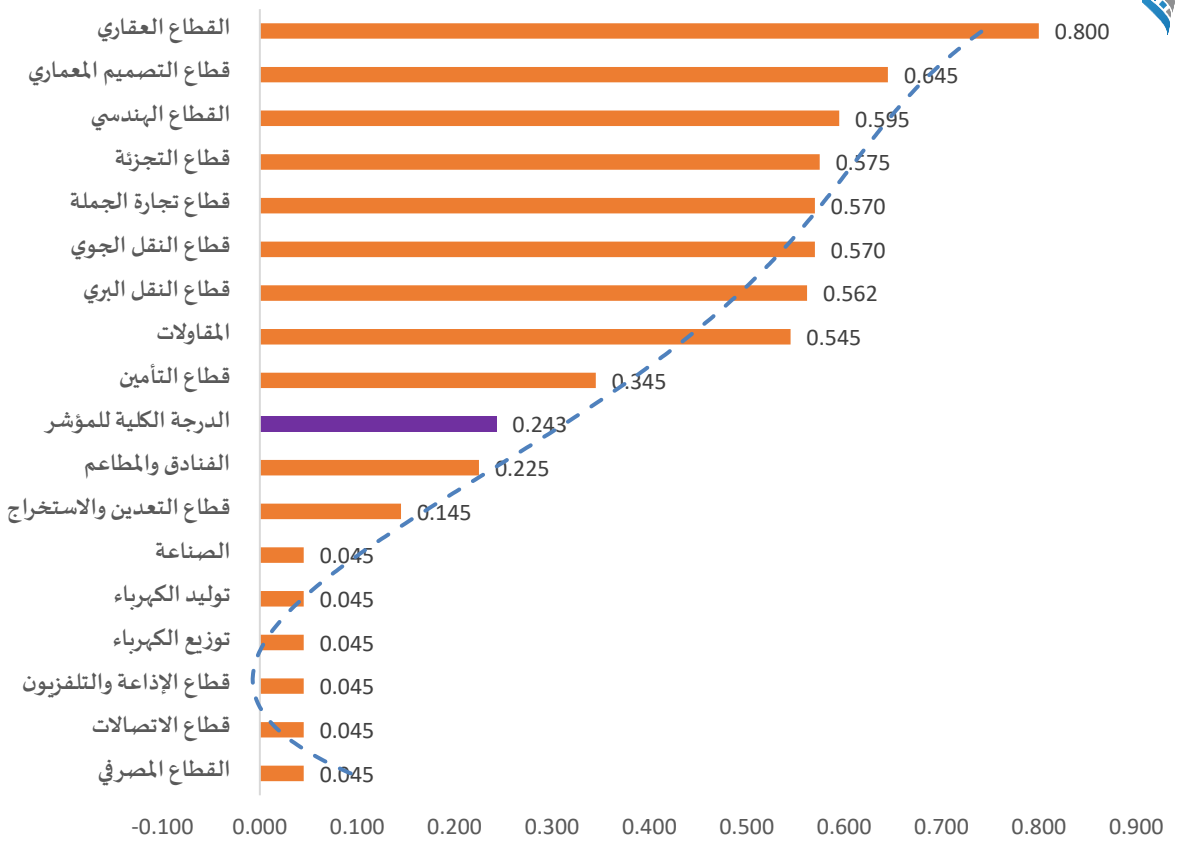

يرتكز مؤشر التقييد التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر على أربع محاور رئيسية، وهي: مقيدات التملك للأجانب، درجة التمييز في آليات الفحص والتحري والموافقة، القيود المفروضة على الموظفين الأجانب وممثلي الشركات الأجنبية، وأخيراً القيود التشغيلية. إذا نظرنا لدرجات الأردن على هذه المحاور الأربعة؛ سنجد أن درجة الأردن على المؤشر الكلي ضعيفة بسبب الدرجة التي حصلت عليها الأردن في محور مقيدات

التملك للأجانب (الجدول 1)، حيث أن درجة الأردن في هذا المحور (المؤشر الفرعي) تعادل 0.181، وهي تشكل 75% من الدرجة الكلية للأردن على مؤشر التقييد التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر.

الجدول 1: درجة الأردن على المؤشرات الفرعية والمؤشر الكلي للتقييد التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر

المؤشر الفرعي	الدرجة
مقيدات التملك للأجانب	0.181
التميز في آليات الفحص والتحري والموافقة	0
القيود المفروضة على الموظفين الأجانب وممثلي الشركات الأجنبية	0.008
القيود التشغيلية	0.053
الدرجة الكلية للأردن على المؤشر	**0.243**

بالإضافة إلى ذلك، كانت درجة الأردن على المؤشر الفرعي لمقيدات التملك للأجانب متغيرة بشكل كبير بين القطاعات المختلفة، فعلى سبيل المثال؛ بينما كانت هذه الدرجة "صفراً" لقطاعات الزراعة والمواد الكيميائية والمواد الغذائية والعديد من القطاعات الأخرى (الشكل 8) مما يعني عدم وجود أي معيقات للاستثمار الأجنبي في هذه القطاعات، إلا أن قطاعات عديدة أخرى مثل القطاع العقاري وقطاع التجزئة وتجارة الجملة والمقاولات والنقل والإعلام كانت تعاني من وجود العديد من المعيقات للاستثمار الأجنبي بحكم درجتها على مؤشر التقييد التشريعي للاستثمار الأجنبي (الشكل8). وبحسب المؤشر ان الدرجة (0) في المؤشر أو أي درجة قريبة منها تعني عدم وجود معيقات ومقيدات لدخول

الشكل 8: درجة الأردن على المؤشر الفرعي لمقيدات تملك الأجانب

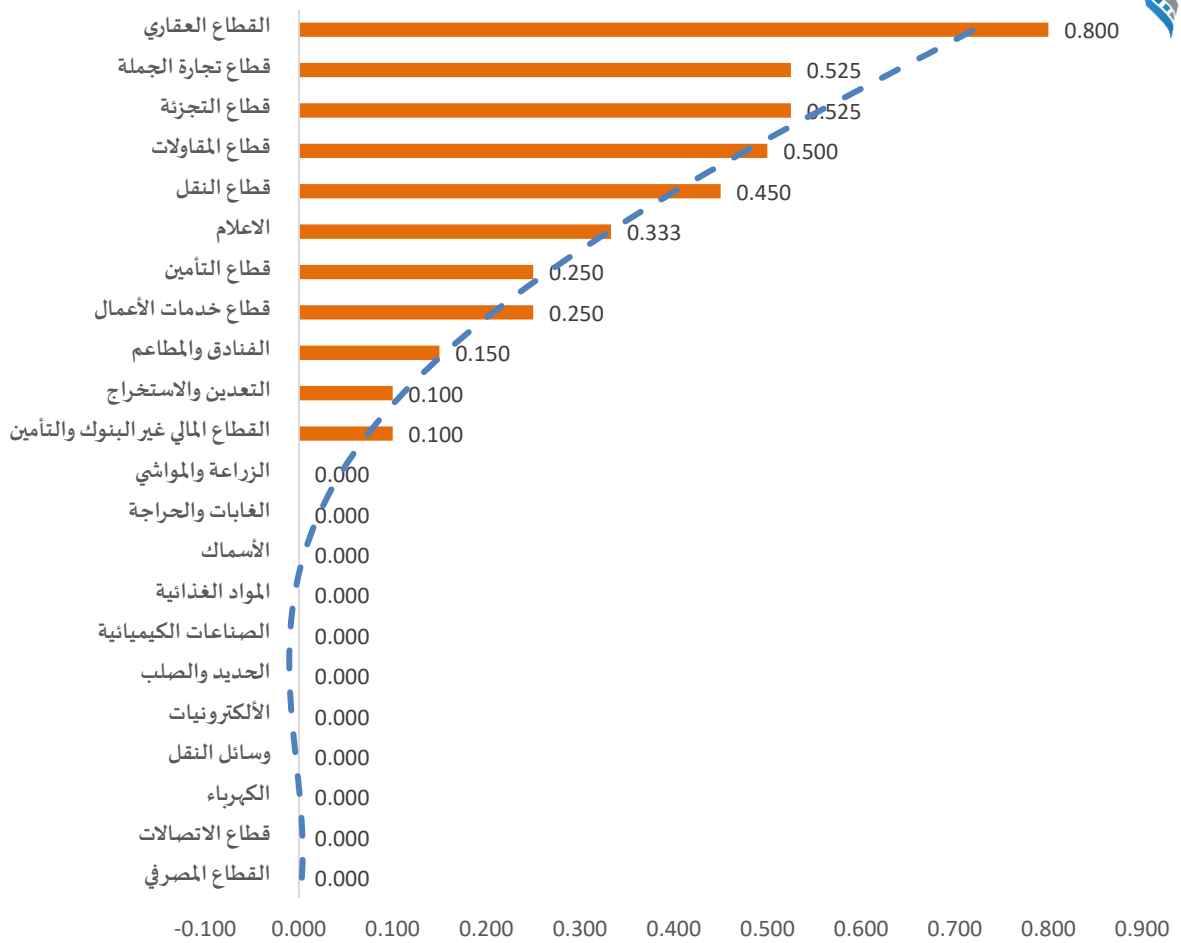

رأس المال الأجنبي في قطاعات معينة، وفي هذا السياق، يمكننا التساؤل لماذا تعاني بعض القطاعات من تقييد للاستثمارات الأجنبية بينما غيرها محررة تماماً من القيود على الاستثمار الأجنبي! بالمقابل؛ فإنه من المفيد انفتاح كافة القطاعات وتحريرها من المقيدات حيث أن ذلك سيساهم في تنويع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف القطاعات وبالتالي سيكون ذلك أكثر فائدة للاقتصاد الوطني بدلاً من تركز هذه الاستثمارات في قطاعات معينة.

وكما ذُكِر سابقاً في هذه الورقة، فقد نشر البنك الدولي مؤخراً تقريراً بعنوان (تنافسية الاستثمار العالمي 2018/2017)، وذلك في شهر تشرين الثاني من العام 2017. ويركز هذا التقرير بشكل مباشر على مسألة الاستثمار الأجنبي المباشر بحد ذاته، ويتضمن هذا التقرير مسحاً لآراء المدراء التنفيذيين لـ 754 شركة دولية حول أنشطتهم التجارية والصناعية الدولية في الدول النامية، حيث يغطي المسح إجابات على عدة مسائل مثل العوامل التي تدفع الشركات لاتخاذ قرارات بالاستثمار المباشر في دول أخرى. وكانت النتائج التي توصل لها البنك الدولي في المسح الذي أجراه لغايات اعداد التقرير مهمة، وكان أبرزها ما يلي:

1. " ان الاستقرار السياسي ووجود بيئة تشريعية محفزة لبيئة الأعمال التجارية والاستثمار هي أهم العوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين" (البنك الدولي، 2018). وقال 87% من المستجيبين للمسح الذي أجراه البنك الدولي بأن الاستقرار السياسي والأمني هو أمر مهم للغاية بالنسبة لقراراتهم في الاستثمار الأجنبي في الاقتصادات المختلفة. وكذلك، فقد قال 86% من المستجيبين للمسح بأن البيئة التشريعية والقانونية أمر مهم للغاية أيضاً في قرار الاستثمار. وهذه النسب لا تعني بأن العوامل الأخرى غير مهمة أيضاً، فعلى سبيل المثال؛ قال 44% من المستجيبين للمسح بأن التسهيلات المالية والتمويل في السوق المنوي الاستثمار فيه أمر مهم للغاية، وإذا أضفنا لهؤلاء المستجيبين من قالوا بأن هذا الأمر "مهم إلى حدٍ ما" فإن هذه النسبة ستصل إلى 75% (الشكل 9).

الشكل 9: العوامل المؤثرة في قرارات المستثمرين

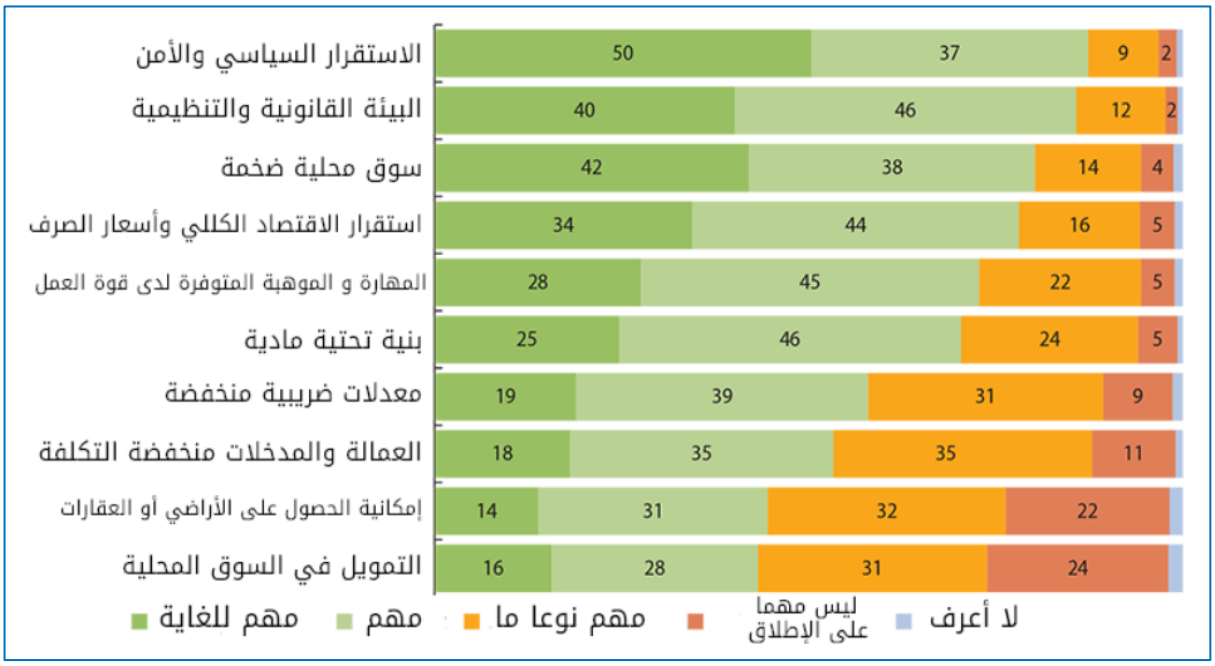

2. ان المستثمرين يتطلعون إلى حماية قانونية قوية لاستثماراتهم، كما أنهم يبحثون عن الاقتصادات التي تكون فيها التغيرات التشريعية قابلة للتنبؤ ويتم تطبيقها بكفاءة (الشكل 10). وفي هذا السياق، قال 82% من المستجيبين للاستبيان بأنهم يرون أن الشفافية والقابلية لتوقع الإجراءات الحكومية أمر مهم للغاية.

الشكل 10: أهم العوامل المتعلقة بالمناخ الاستثماري بالنسبة للمستثمرين

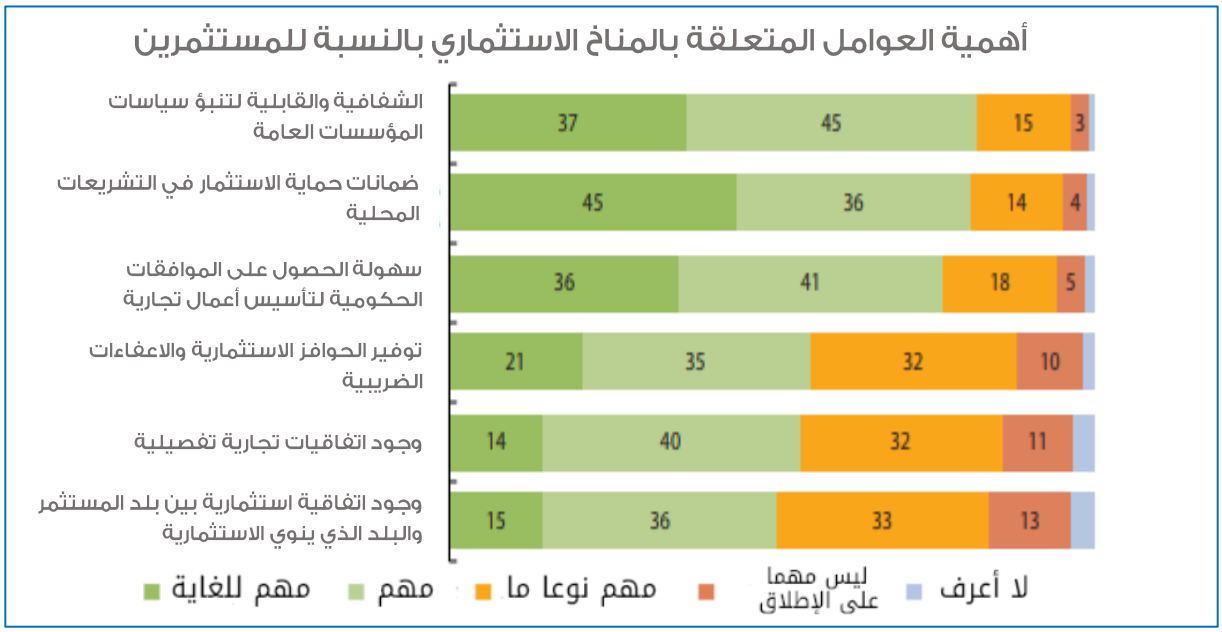

4. الملخص والتوصيات

يجب أن تتضمن الحالة الاستثمارية والاقتصادية في الأردن وأيضاً الدول المنافسة للأردن في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال متابعة تصنيفات الأردن وهذه الدول على المؤشرات الدولية ذات العلاقة، وهذه المؤشرات تتضمن:

مؤشر الأسواق المحتملة، مؤشر الابتكار العالمي، مؤشر تقييم مخاطر الدول، مؤشر ثقة الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤشر المدن العالمية، المؤشر السنوي لمواقع الخدمات العالمية، مؤشر كيرني العالمي لتطور التجزئة، الشبكات المختصة في تحليل إدارة الازمات، مؤشر الحرية الاقتصادية في العالم، مؤشر العالمي للالتزام بالتنمية، تقييم كوفاس لمخاطر الدول، المؤشر العالمي للأسواق الناشئة، مؤشر الترابط العالمي، مؤشر سهولة سير الأعمال، مؤشرات البنك الدولي العالمية للحوكمة، مؤشر وتقرير التنافسية العالمي، مؤشر مدركات الفساد العالمي، مؤشرات وتقارير التنمية البشرية حول العالم، مؤشر تنافسية المواهب العالمي، تصنيف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لمخاطر الدول، مؤشر التعقيد الاقتصادي، مؤشر الفرص العالمي، تصنيف تكاليف المعيشة.

كما يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بضرورة المحافظة على استقرار التشريعات الاقتصادية والاستثمارية وتلك التي تؤثر ولو بشكل غير مباشر على التدفقات الاستثمارية. وفي هذا السياق من المهم أيضاً توافر الشفافية والمصداقية في التعامل مع الرأي العام في الشؤون الاقتصادية والشؤون المتعلقة بالاستثمار، وتوضيح الحالة العامة في الأردن للمستثمرين لضمان استمرارية تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة للمملكة.

وأيضاً يوصي منتدى الاستراتيجيات الأردني بإعادة النظر في التشريعات والقوانين المتعلقة بالقطاعات والمحاور التي أظهر مؤشر التقييد التشريعي للاستثمار الأجنبي المباشر بأنها مقيدة للاستثمار في الأردن (مثل: قطاع العقارات والمقاولات والهندسة)، وكذلك النظر في القيود على تملك الأجانب في الأردن والتي أظهر مؤشر التقييد التشريعي في الأردن بأنها من أهم مقيدات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ان مسألة الاستثمار الأجنبي المباشر لطالما جذبت اهتمام العديد من ذوي الشأن والعلاقة، وكانت الدول النامية على رأس المهتمين في الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعتبر الأردن من الدول التي تولي اهتماماً بالغاً لمسألة الاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما وجلالة الملك عبد الله الثاني يولي هذه المسألة اهتماماً خاصاً، وكذلك فإن الحكومات المتتالية في الأردن كانت تولي هذه المسألة اهتماماً خاصاً وبالغاً، وكذلك القطاع الخاص الأردني.

وان التجربة الأردنية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كانت ناجحة على الدوام في الآونة الأخيرة، ويمكن أن نتأكد من هذه المسألة بالنظر إلى حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق للأردن بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت هذه النسبة في الأردن في السنوات الأخيرة مرتفعة نسبياً مقارنةً مع دول المنطقة العربية. بالإضافة لذلك، اعتماداً على الحقيقة القائلة بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي؛ فإن الأردن يجب يعمل على المحافظة على نسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادتها.

وأظهرت نتائج التحليل الذي أجراه منتدى الاستراتيجيات الأردني بأن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي إيجابي، حيث أنه مع زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للأردن؛ يزداد الناتج المحلي الإجمالي في الأردن. وتظهر نتائج تحليل المنتدى بأن مرونة الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن على المدى الطويل تعادل +0.34. وهذا يعني أنه مع زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للأردن بنسبة 1% على سبيل المثال؛ فإن الناتج المحلي الإجمالي في الأردن يزداد بنسبة 0.34%. وهذا يعزز من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز نسب النمو الاقتصادي في المملكة.

ويمكننا القول بأن الدول النامية مثل الأردن تواجه تحدياتٍ جدية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبناءً على المسح الذي قام به البنك الدولي فإن هنالك العديد من العوامل التي تؤثر في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مختلف دول العالم. وعلى الأردن معالجة العديد من المسائل لينجح في الحفاظ على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وزيادتها، ولذلك من المهم أن يقوم العديد من أصحاب الشأن والعلاقة وعلى رأسهم هيئة الاستثمار بتجميع وتوفير المعلومات اللازمة للاستثمار، حيث

ملحق أ

The Model:
The basic model specifying the role of FDI is expressed by:

$RGDP_t = \alpha_0 + \beta_1 RFDI_t + \varepsilon_t$

Both variables are in their natural logarithm form. The focus of the analysis is on the parameter β. If there is an impact of FDI on economic growth, the term β will have a positive sign (β > 0).

In such an exercise, the usual techniques are applied and these include, stationarity test, co-integration, Vector Error Correction Model (VECM), and variance decomposition analysis.

The Results:

TABLE 1
Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test

	Level	First-Difference	Level	First-Difference	Level	First-Difference
	None		Constant		Constant & Trend	
RGDP	2.514	-0.830	-0.741	-2.896*	-2.002	-2.636*
RFDI	0.771	-1.992*	-2.515	-2.154*	-1.601	-5.042*

TABLE 2
Johansen Multivariate Co-Integration Test

Hypothesized No. of CE(s)	Trace Statistic	P-Value	Max-Eigen Statistic	P-Value
None*	22.977	0.003	21.528	0.003
At most 1	1.448	0.228	1.449	0.229

TABLE 3
Long Run Relationship

Variable	Coefficient
RFDI	0.344*

TABLE 4
Estimates of VEC Model

Variable	Coefficient	t-statistic
λe_{t-1}	-0.066	-1.703*
ΔRGDP(-1)	-0.526	-1.640*
ΔRGDP(-2)	-0.172	-0.574

ΔRFDI(-1)	0.019	0.654
ΔRFDI(-2)	0.009	0.569

TABLE 5
Variance Decomposition of Tax

Period	RGDP	RFDI
1	100.000	0.000
2	98.221	1.778
3	97.667	2.332
4	97.088	2.911
5	96.643	3.356
6	96.337	3.663
7	96.041	3.959
8	95.825	4.175
9	95.646	4.353
10	95.480	4.520

Table 6
Pairwise Granger Causality Tests

Null Hypothesis:	F-Statistic	Probability
RFDI does not Granger Cause RGDP	0.407	0.673
RGDP does not Granger Cause RFDI	0.614	0.554

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

Tel: +962 6566 6476 Fax: +962 6566 6376
info@jsf.org www.jsf.org
/JordanStrategyForumJSF @JSFJordan